

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله بن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد الرقاد

وعضوية القضاة السادة

عبدالله السلطان ، عبد الفتاح العوامله ، الياس العكشه ، فتحي الرفاعي

التمييز الاول :

المميزان : المدعيان بالحق الشخصي

-٢

-١

/وكيلاهما المحاميان

المميز ضدهم : المدعى عليهم بالحق الشخصي

-١

-٢

-٣

/وكيلاهم المحاميان

التمييز الثاني :

المميز : مساعد النائب العام / عمان

المميز ضدهم : -١

-٢

-٣

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية : ٢٠٠٠/٤٩٥

رقم القرار :

lawpedia.jo

قدم في هذه القضية تمييزان للطعن بالحكم الصادر عن محكمة استئناف جزاء عمان بتاريخ ٢٠٠٠/٣/٣٠ بالقضية رقم ٢٠٠٠/٧٦ والمتضمن رد الإستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة جنابات الزرقاء بتاريخ ٢٠٠٠/١/٢٥ بالقضية رقم ٩٨/٣١١ والقاضي باعلان براءة المستأنف ضدهم ورد الادعاء بالحق الشخصي وتضمينهم الرسوم والمصاريف ومبلغ ٢٥٠٠ دينار اتعاب محاماه .

وتتلخص اسباب التمييز الاول بما يلي :

١- محكمة بداية الزرقاء بصفتها الجنائية في حكمها قالت (بعدم قيام الدليل المقنع بحق المتهمين عملاً بالمادة ٢٣٦ فقره (٢) من الاصول الجزائية)) والغريب ان حيثيات حكمها ارتكزت على ما ورد في ادلة النيابة للقول بعدم تشكيل الافعال المادية المسندة للمتهمين جناية التزوير بل وان اجراءات المزار جرت صحيحه .

٢- لا تملك محكمتا البدايه والاستئناف الحق في تقرير صحة اجراءات المزار من عدمه الا بحدود بيان توافر اركان الجريمة المسندة للمتهمين ضدهم لتنتهي الى هل ان تلك الافعال المادية تدخل في نطاق الافعال المشار اليها في المواد ٢٦٠ ، ٢٦٣ ام تدخل في نطاق المادة ١٧٥ عقوبات ام لا .

٣- محكمة الإستئناف في حكمها المميز ((وعلى ضوء البينه المقدمه ولما لمحكمتنا في وزن البينه والقناعه) ومثل هذا القول يرد في حالة واحده لم توفرها المحكمه لنفسها هي رؤية الإستئناف مرافعه لكونها امام حكم قضى بالبراءة ولا تملك وفق احكام المادة ٢٦٧ من الاصول الجزائيه وبعد ان نظرت الإستئناف تدقيقاً إلا ان تستظهر فقط مدى موافقة الحكم المستأنف للاصول والقانون .

- ٤- البينة التي استشهدت بها محكمة البدايه والإستئناف قالت ان الموظف المشرف والمسؤول عن المزاد استعمل صلاحياته واعلن انتهاء وقت المزاد عند البديل (٢٧٦٠٠٠ دينار) المعروض من المشتكيين ومحكمة البدايه والإستئناف لم تتحدثا عن الاثر المترتب على هذا الاجراء وهو بطلان كل اجراء صادر عن المزاوردين بعده .
- ٥- البينة المستمعه والتي استشهدت بها المحكمة قالت ان الموظف المسؤول عن المزاد قام بكتابة البديل الاخير المقدم من المشتكي بالحروف تأكيداً على انتهاء المزايدة وتمهيداً لاعطاء قرار الاحالة عليهما يحسب الاجراءات المتبعه .
- ٦- بحكم تعليمات التسجيل يجب على الموظف المسؤول ان يطلب من المزاد عند عرضه بدلاً التوقيع على قائمة المزاد ثم وبعد انتهاء هذا الاجراء يسأل الطرف الاخر عن رغبته بالمزاوده وهكذا يستمر السجال حتى ينتهي وقت المزاد .
- ٧- توقيع المزاوردين على قائمه المزاد اجراء عام لالزام المزاوردين بقيمة البديل المعروض منه .
- ٨- البينات التي استشهدت بها محكمة البدايه والإستئناف وقنعتا بها قالت ان ما نطق به المتهم من رقم اخير جاء بعد اعلان الموظف المسؤول انتهاء وقت المزايدة وبعد تفقيطه للبديل المعروض من المشتكين .
- ٩- البينات التي استشهدت بها المحكمة في المرحلتين وقنعت بها قالت ان اضافته الاصفار للرقم ٢٨ من قبل المتهم وقيام المتهمين بالتوقيع على قائمه المزاد قد تم بعد الساعه الثانيه أي خارج وقت المزاد وبعد

الاعلان عن انتهائه ورغم اهميه هذه العيبه في قائمه المزاد لم تورد المحكمه شيئاً عنها .

١٠- البيانات التي استشهدت المحكمه بها قالت ان قيام المتهم بكتابة الحاشيه بمعلومات تتعلق بحصص المزادين لم يتم الاعلان عنها امام المزادين وقد تم اضافتها بعد الساعه الثانيه والربع أي خارج وقت المزاد وبعد الانتهاء منه .

١١- ان شهود النيابة التي اوردت محكمتا البدايه والإستئناف اسماءهم من ١-٥ ومنهم المشتكبين لم يرد على لسانهم ان نطق المتهم بالرقم ٢٨ قد تم ضمن وقت المزاد .

١٢- ان قيام المتهمين بإضافة وقائع ماديه مؤثره على قائمه المزاد على انها وقائع تمت في وقت المزاد فجميع هذه الوقائع تمت بعد انتهاء وقت المزاد مما يشكل توافر اركان جريمه التزوير المنصوص عليها بالماده ٢٦٣ عقوبات وطلب وكيل المميزين نقض القرار المميز .

وتتلخص اسباب التمييز الثاني بما يلي :

- ١- اخطأت محكمة الإستئناف بقرارها حيث جاء مخالفاً للقانون والاصول حيث لم تزن البينه المقدمه وزناً دقيقاً .
- ٢- جانبت المحكمه الصواب بقرارها حيث جاء مشوباً بالغموض وفساد الاستدلال والقصور بالتعليل .
- ٣- اخطأت محكمة الإستئناف بقرارها حيث لم تحقق بينة النيابة بشكل دقيق واستبعدت ما ورد بها دون تسبيب .

٤- جاء قرار محكمة الإستئناف خالياً من الاسباب الموجبه له .

وطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

وبتاريخ ١٤/٥/٢٠٠٠ قدم وكيل المميز ضدّهم لائحة جوابيه انتهى فيها الى

طلب رد التمييز المقدم من النيابة العامه .

وبتاريخ ١٨/٥/٢٠٠٠ قدم مساعد رئيس النيابة العامه مطالعه خطيه انتهى

فيها الى طلب قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز .

القرار

لدى التدقيق المداوله نجد ان وقائع هذه الدعوى تشير الى ان النيابة العامه قد

أحالت المتهمين التاليه اسماؤهم الى محكمة جنايات الزرقاء وهم :

-٢-

-١-

-٣-

التهمه : أ - جنايه التزوير واستعمال مزور بالإشتراك خلافاً للمواد ٢٦٠ ،

٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦١ و٧٦ من قانون العقوبات بالنسبه للمتهمين الاول

والثاني

ب - التزوير واستعمال مزور بالإشتراك خلافاً للمواده ٢٦٠ ، ٢٦٢ ،

٢٦١ ، ٧٦ من قانون العقوبات بالنسبه للمتهم

وقد اوردت النيابة العامه الواقعه الجرميه التي اقامت اتهامها للمتهمين على

اساسه وتتلخص بالآتي (انه قد تم تحديد يوم ٢٨/٨/١٩٩٨ الساعه الثانيه عشرة

ظهراً الى الساعة الثانية بعد الظهر كوقت محدد لليوم الاخير من المزايده العلنيه على
قطعة الارض رقم ٥٧٨١ حوض ٧ بركة يرخ البتراوي / الزرقاء / وكان آخر
المزاودين عليها في نهاية الوقت المحدد للمزايدة كلاً من

وهما المشتكيان في هذه القضية وقد عرضا على محضر
المزايدة بدلاً بقيمة ٢٧٦٠٠٠ دينار وكان ذلك أعلى بدل تم عرضه مع إنتهاء الوقت
الرسمي المحدد للمزايدة وهو تمام الساعة الثانية بعد الظهر وفق ما اشارت اليه
الساعة المعتمده للوقت حيث اعلن المتهم الثالث
بصفته الموظف
الرسمي المسؤول عن المزاد انتهاء المزايده ولكن الذي جرى انه عندما توجه
المشتكيان الى المحضر وقام المشتكي

المزايدة وقبل ان يتمكن المشتكين
من التوقيع على المحضر
اندفع المتهمان
نحو محضر المزايده وقاما بالاشترك في

تزوير محضر المزايده باضافه الرقم (٢٨) على ذلك المحضر في المكان
المخصص للمزاود الاخير حيث كان الوقت الرسمي للمزاوده منتهياً عند تزويرهما
لهذا الرقم على المحضر وقطعا على المشتكي
امكانيه التوقيع

على المحضر بسبب ذلك ، وبالرغم من ان ذلك تم بعد انتهاء الوقت المحدد للمزايدة
امام الموظف المسؤول عن المزايده وهو المتهم الا انه بدلاً من ان
يعلن احالة العقار احاله قطعيه على المشتكين بصفتهم المزاودين الاخيرين قام

بالاشترك في التزوير حيث اضاف بعد انتهاء الوقت المحدد للمزايدة الى يمين الرقم
المزور (٢٨) اربعة اصفار بحيث اصبح يقرأ ٢٨٠٠٠٠٠ كما اضاف على نفس
المحضر عبارة المزاد وهو المتهم زود على ثلاث حصص من

اصل اربع حصص والمزاود وهو المتهم زود على حصة واحده
من اصل ٤ حصص . وقد قام المتهمون الثلاثة بعد ذلك باكمال اجراءات

المزايدة والاحالة القطعيه وتسجيل العقار باسم المتهمين الاول

والثاني وذلك باستعمال المحضر المزور .

هذا وقد تقدم المشتكيان

بلائحة ادعاء بالحق الشخصي نصّباً فيها نفسيهما مدعيين بالحق الشخصي ضد

المتهمين المدعى عليهما بالحق الشخصي ١-

٢- ، وذلك للمطالبه ببذل العطل والضرر مع
الفائده القانونيه والرسوم والمصاريف والاعتاب مقدرين دعواهما لغايات الرسوم
بمبلغ الف دينار .

نظرت محكمة جنابات الزرقاء في الدعوى في مواجهة المتهمين المدعى عليهما
بالحق الشخصي وغياب المتهم الثالث

واستمعت الى ادلتها وبياناتها وتوصلت الى استخلاص الواقعة الجرميه التاليه (حضر
المتهمان الى دائرة الاراضي للاشتراك في المزايده في
الوقت المحدد بتاريخ ٢٨/٨/١٩٩٨ وذلك بخصوص المزايده على قطعة الارض
رقم ٥٧٨١ حوض ٧ بركة برخ / الزرقاء / كما حضر ايضاً المشتكيان المدعيان
بالحق الشخصي وفي الوقت المحدد عرض المشتكيان
مبلغ ٢٧٦٠٠٠ دينار وكان ذلك اعلى بدل الا انه وقبل انتهاء الوقت نطق المتهم
برقم ٢٨٠ الف وقام بكتابة الرقم ٢٨ حيث كان المشرف على المزاد المتهم
وكان يدون كل ما ذكر وبعد ان نطق المتهم برقم ٢٨٠ الف حصل
نقاش بين الموجودين وكان بعد النطق بالمبلغ من المتهم قد بقي من الوقت
ثواني ولم يزد احد وقام المتهم وبعد ان حصل نقاش بين الحاضرين
باخراجهم من المكتب وقام بكتابة وتنقيط المبلغ الذي ذكره المتهم وبعد ذلك
قدم المشتكيان هذه الشكوى وتمت الملاحقه .

طبقت محكمة جنابات الزرقاء القانون على هذه الواقعة فوجدت ان المتهم
وهو موظف دائرة الاراضي والمشرف على
اجراء المزايده لم يرتكب تزويراً في المحرر الرسمي وانه كان يدون ما ينطق به
المزاودون وان المتهم بوصفه المشرف على المزايده قام بتدوين
الرقم الذي نطق به المتهم احد المشتركين في المزايده وهو الرقم ٢٨٠ بعد
ان نطق بكلمه ٢٨٠ الف دينار امام الحاضرين وكان ذلك بعد ان بقي من الوقت

وعن اسباب التمييز جميعها والتي تنصب على الطعن في صحة قناعة محكمة الإستئناف بوصفها محكمة موضوع .

ولما كان ذلك انما يشكل طعناً بالصلاحية التقديرية الممنوحة لمحاكم الموضوع على مقتضى المادة ١٤٧ من قانون اصول المحاكمات الجزائية وانه لا رقيب له لمحكمة التمييز على محاكم الموضوع فيما تتوصل اليه من نتائج واستخلاصات طالما انها تستند في ذلك الى بيينة قانونيه ثابتة في الدعوى ومستخلصه استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وليست بينه وهميه لا وجود لها في الدعوى او ان استنتاجها مخالف للثابت من البيينة او يخالف مدلولات العقل والمنطق .

ولما كانت البيينة التي اعتمدها محكمة الإستئناف هي بيينة قانونيه وثابته في الدعوى ومستخلصه استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وان الموظف المسؤول عن المزايدة المتهم قام بكتابة الرقم ٢٨٠ الف دينار الذي نطق به المزاود الاخير وكان ذلك قبل انتهاء مدة المزايدة وعليه يكون ما قام به الموظف المتهم موافقاً للاصول والقانون وليس في فعله ما يمكن عده تحريفاً أو تغييراً مفتعلاً للحقيقة وبالتالي فان جرم التزوير يكون منتفياً عنه وعن المتهمين الاخرين .

وبالتالي تكون اسباب التمييز هذه غير وارده على القرار المميز .

ب - وعن التمييز المقدم من المدعيين بالحق الشخصي :

نجد ان الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجزائية تدور معها وجوداً وعدمياً من حيث الثبوت ومن حيث الاختصاص .

وحيث نجد ان محكمتي الموضوع قد توصلتا الى اعلان براءة المتهمين من تهمتي التزوير واستعمال المزور المسنده للمتهمين فان الحكم برد الادعاء بالحق الشخصي تبعاً لذلك يكون متفقاً والقانون ذلك انه بعد ان تعلن المحكمة الجزائية

اعلان براءة المتهمين عن التهمة المسنده اليهم تكون غير مختصه بنظر الدعوى المدنية التابعة للدعوى العمومية . وعليه يكون القرار المميز اذ توصل الى ذات النتيجة وقضى برد الإستئناف المقدم من المدعين بالحق الشخصي القاضي بتأييد قرار محكمة الجنايات القاضي برد الادعاء بالحق الشخصي يكون متفقاً والقانون وتكون اسباب التمييز غير وارده عليه .

وتاسيساً على ما تقدم نقرر رد التمييز واعادة الاوراق لمصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٣ ربيع اول سنة ١٤٢١ هـ الموافق ٢٥/٦/٢٠٠٠

القاضي المترين

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

اض

lawpedia.jo